مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٧٩٨١

الأربعاء، ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٧، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد يورنتي سوليث	بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إليتشوف
	إثيوبيا	السيد أليمو
	أوروغواي	السيدة كاريون
	أوكرانيا	السيد فيترينكو
	إيطاليا	السيد كاردي
	السنغال	السيد بارو
	السويد	السيدة شولغين – نيوني
	الصين	السيد جانغ ديانبين
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد توميش
	مصر	السيد مصطفى
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هيكي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسن
	اليابان	السيد بيشو

جدول الأعمال

الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2017/529، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته فرنسا.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): في ١٢ آذار/مارس، أصبح مايكل شارب وزايدة كاتالان، العضوين في فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية، في عداد المفقودين. وعُثر على جثتيهما بعد بضعة أيام. كان من الواضح أنهما قُتلا. أدان مجلس الأمن قتلهما بأشد العبارات ودعا إلى إجراء تحقيق متعمق للعثور على مرتكبي هذه الجريمة وتقديمهم إلى العدالة. وأكرر اليوم تلك الإدانة بأقوى العبارات، وكذلك تلك الدعوة. وتحقيقاً لتلك الغاية، تؤيد فرنسا أيضاً إنشاء هيئة تحقيق خاصة.

لقد كان مايكل شارب وزايدة كاتالان يؤديان عملاً بالغ الأهمية لمجلس الأمن وكانا يلتزمان المهنية العالية في أداء واجباتهما. إن خبراء لجان الجزاءات التابعة للأمم المتحدة بالغو الأهمية للمجلس وهم أساسيون لنظم الجزاءات. وأود أن أشكرهم مجدداً على خدمتهم لمجلس الأمن. لا بدّ من إقامة العدل؛ فنحن مدينون بذلك لهما ولأسرتيهما.

لقد توفيا أثناء إجراء تحقيق بشأن الحالة المأساوية في منطقة كاساي. وقد تلقينا تقارير مقلقة جداً بشأن الهجمات على المدنيين وعن العديد من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك تشويه الأطفال وقتلهم. وفي الأشهر الأخيرة، أدان المجلس أعمال العنف في المنطقة وأعرب عن بالغ قلقه إزاء انتهاكات حقوق الإنسان. وشدد على أهمية وإلحاح إجراء تحقيقات وافية وشفافة بشأن انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان بغية ضمان تقديم المسؤولين عن ارتكابها إلى العدالة. وذلك مطلوب الآن أكثر من أي وقت مضى.

لقد عطّلت الأحداث المأساوية عمل فريق الخبراء على نحو خطير. ولهذا السبب اقترحت فرنسا اعتماد مشروع قرار يسمح لفريق الخبراء باستئناف عمله في أقرب وقت ممكن في ظروف أكثر هدوءاً. وهذا في جوهره تجديد تقني ولكن، بالنظر إلى الظروف، اقترحت فرنسا التغييرات التالية. ونرجو من جميع أعضاء المجلس الموافقة على هذا النهج.

من خلال مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2017/529، يكرر المجلس إدانته لمقتل مايكل شارب وزايدة كاتالان ويذكّر بضرورة إجراء تحقيق دقيق وعاجل لتحديد المسؤولين عن ذلك وتقديمهم إلى العدالة. ويدعو جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى التعاون مع التحقيقات التي يمكن أن تقوم بها الأمم المتحدة أو السويد أو الولايات المتحدة سعياً لكشف حقيقة ما حدث.

وسيحدد مشروع القرار أيضا معيارا جديدا لفرض الجزاءات، يستهدف أي فرد يهاجم أحد أعضاء فريق الخبراء أو يشارك في ذلك العمل.

ويكرر المجلس إدانته للعنف في كاساي ويدعو إلى إجراء تحقيقات شفافة على وجه السرعة لتحديد مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان في تلك المنطقة.

وأخيرا، ونظرا إلى القيود التي يواجهها الخبراء، سيتيح مشروع القرار هذا لفريق الخبراء مهلة شهرين إضافيين لإنجاز

تقريره النهائي. كما ينص المشروع على أن يستعرض المجلس نظام الجزاءات ويُدخل ما يلزم من تعديلات متى تم إنجاز التقرير.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، أوروغواي، أوكرانيا، إيطاليا، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، السنغال، السويد، الصين، فرنسا، كازاخستان، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان

الرئيس (تكلم بالإسبانية): حصل مشروع القرار على ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٣٦٠ (٢٠١٧).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيدة سيسن (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): يؤكد من جديد القرار ٢٣٦٠ (٢٠١٧) الذي اتخذناه اليوم التزام المجلس بمواصلة العمل الذي بدأه مايكل شارب وزايدة كاتالان، العضوان في فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية، اللذان فقدا حياتهما بصورة مأساوية في آذار/مارس أثناء عملهما في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وبتجديد ولاية فريق الخبراء، يرسل القرار رسالة واضحة مفادها أن المجلس سيواصل تعزيز عمل مايكل وزايدة للنهوض بالسلام والتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويؤكد القرار أيضا التزام المجلس باتخاذ إجراءات ضد الذين يسعون إلى إلحاق الأذى بموظفي الأمم المتحدة، بمن في ذلك فريق الخبراء.

ولأسرتي مايكل وزايدة وللأعضاء في فريق الخبراء وللعاملين في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والممثل الخاص سيديكو، أود أن أقول إن عبارات الدعم والثناء لا تكفي. نعلم أنكم تستحقون التزامنا بالتوصل إلى الحقيقة ومحاسبة أولئك الذين يستهدفون موظفي الأمم المتحدة. واليوم، اتخذنا خطوة صغيرة لكنها هامة للقيام بذلك.

والقرار على نفس القدر من الأهمية بالنسبة للكونغوليين، الذين شهدوا الكثير من العنف والفساد والكثير جدا من انتهاكات حقوق الإنسان. إن التقارير المروعة الواردة من جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما من كاساي. يجب ألا تدفعنا إلى العمل في مجلس الأمن فحسب، بل أيضا في مجلس حقوق الإنسان. وبالأمس، طالعنا تقارير تفيد بمقتل أكثر من ٣ ٠٠٠ شخص في منطقة كاساي في الأشهر الثمانية الأخيرة.

فالقوات العسكرية لجمهورية الكونغو الديمقراطية لم تشارك في العنف ضد المدنيين فحسب، بل قامت بتصوير الإعدامات بإجراءات موجزة. وسمعنا العديد من التقارير التي تفيد بحرق ونهب القرى واستخدام الاغتصاب كسلاح حرب واستهداف الأطفال وإعدامهم في منازلهم. وقد فر نحو ٢٠ ألف شخص من كاساي منذ أوائل نيسان/أبريل، ولكن جمهورية الكونغو الديمقراطية رفضت العروض الدولية لدعم إجراء تحقيقات في أعمال العنف.

لقد فقدت زايدة ومايكل حياتهما بحثا عن الحقيقة في كاساي. ولا يمكننا أن نسمح بتوقف ذلك السعي، لا سيما إذ تثير التقارير الواردة من المنطقة القلق على نحو متزايد وتستمر تدفقات اللاجئين بلا هوادة.

لن يكون هناك سلام أو أمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية دون إجراء انتخابات وتنفيذ عملية نقل ديمقراطي للسلطة. ويجب على جميع الأطراف، المعارضة والحكومة على

السواء، أن تواصل الالتزام بالاتفاق المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر واتخاذ إجراءات للتعجيل بتنفيذ الاتفاق، بما في ذلك تدابير بناء الثقة التي تمس الحاجة إليها.

إن المجلس وحكومة الولايات المتحدة على استعداد لمحاسبة أولئك الذين يحرضون على العنف ويقوضون السلام ويزيدون من عدم الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيدة شولجين – نيوبي (السويد) (تكلمت بالإنكليزية): ترحب السويد بتجديد نظام الجزاءات وبتمديد ولاية فريق الخبراء في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتود أن تشكر وفد فرنسا على عمله بشأن القرار ٢٣٦٠ (٢٠١٧).

إن من الضروري أن يتمكن فريق الخبراء من مواصلة عمله الهام، بما في ذلك استكمال تقريره النهائي، وأن يتابع المجلس بعد ذلك توصياته.

مما يثير بالغ القلق أن الحالة الإنسانية والأمنية لا تزال تتدهور في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما لذلك من آثار قاسية على السكان. والانتهاكات الفظيعة للقانون الدولي الإنساني ولحقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي وغيره من الانتهاكات المتفشية، وكذلك زيادة تجنيد واستخدام الأطفال، ترسخ حلقة العنف المفرغة. ومن الأهمية بمكان أن يواصل المجتمع الدولي رصد الحالة والتصدي لها. ونظام الجزاءات يضطلع بدور هام في هذا المسعى.

وقد كانت زايدة كاتالان ومايكل شارب من الأشخاص الهامين في هذا الجهد بحكم عضويتهما في فريق الخبراء. ومرة أخرى، ندين بشدة قتلهما. ومن غير المقبول أن يُقتل بوحشية المكلفون من المجلس بالتحقيق في التجاوزات والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، من أجل إحلال السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ويجب كفالة سلامة موظفي الأمم المتحدة. وفي ضوء أعمال القتل هذه، اقترحت السويد وأيدت بقوة إدراج الهجمات على أعضاء فريق الخبراء بوصفها معيارا صريحا للإدراج في قوائم الجزاءات.

وفي حالة قتل كاتالان وشارب، لا تزال أولويتنا هي تحديد الوقائع وضمان تقديم الجناة إلى العدالة. وعلى جمهورية الكونغو الديمقراطية إجراء تحقيق عاجل وكامل في مقتل عضوي فريق الخبراء وتقديم جميع الجناة إلى العدالة. والتعاون الكامل من جانب جمهورية الكونغو الديمقراطية في التحقيقات التي تجريها الأمم المتحدة، فضلا عن تحقيقاتنا والتحقيقات الجنائية للولايات المتحدة، هو أمر أساسي، على نحو ما أبرزه القرار اليوم.

وينبغي ألا ندخر وسعا في جهودنا الرامية إلى تحقيق العدالة للذين فقدوا حياتهم في أثناء خدمة الأمم المتحدة. وستواصل السويد، بالتعاون مع الأمين العام والشركاء المعنيين، النظر في الاقتراحات الملموسة بشأن كيف يمكن لمنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك المجلس، أن تواصل دعم التحقيقات الوطنية الجارية من أجل إثبات الحقيقة وتقديم الجناة إلى العدالة. ويتمثل أحد هذه الخيارات في إجراء تحقيق خاص بتكليف من الأمين العام.

ويجب علينا أيضا استخلاص الدروس من الإخفاقات المحتملة في المنظومة حتى لا يحدث ما وقع للخبيرين مرة أخرى. وقد أيدت السويد إنشاء الأمم المتحدة سريعا لما يسمى بمجلس تحقيق. ونتطلع إلى التقرير الذي سيقدمه مجلس التحقيق في الشهر المقبل. وينبغي للمجلس أن يتابع توصياته، بما في ذلك عندما يناقش القرار مرة أخرى في الخريف.

السيد هيكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): ترحب المملكة المتحدة باتخاذ القرار ٢٣٦٠ (٢٠١٧) القاضي بتمديد نظام الجزاءات في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فهذا النظام أداة بالغة الأهمية للمجلس، وهو أداة يجب أن تُستخدم لمحاسبة الذين يرتكبون تجاوزات وانتهاكات لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وللأسف، يشمل ذلك الآن مرتكبي هذه الانتهاكات ضد موظفي الأمم المتحدة، وذلك في

أعقاب القتل المروع لمايكل شارب وزايدة كاتالان. ونكرر تعازينا لأسرتي مايكل وزايدة ولحكومات الولايات المتحدة والسويد وشيلي. ومن الضروري إجراء تحقيق كامل ومستقل في قتلهما.

وبشكل أعم، فإن المملكة المتحدة تشعر بقلق بالغ إزاء الحالة في كاساي. وقد شرح المفوض السامي الأمير زيد الحسين في بيانه أمس الحالة يطرح بشكل واضح تماما أهوال الحالة التي أدت إلى فرار ما يزيد على ١,٣ مليون شخص. أن مستوى ونطاق العنف والوحشية – تدمير القرى والتشويه والقتل، بما في ذلك الأطفال والحوامل – لا يمكن السماح باستمراره. وندعو جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى حماية شعبها، والتصرف وفقا لمبادئ حقوق الإنسان وتقديم مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان إلى العدالة.

وتعرب المملكة المتحدة عن تأييدها الكامل للدعوة التي وجهها الأمير زيد الحسين إلى إجراء تحقيق دولي مستقل في الحالة في منطقة كاساي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونؤيد تأييدا كاملا الجهود الحالية في جنيف لتخويل هذا التحقيق المستقل من خلال مجلس حقوق الإنسان. وندعو حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى التعاون تماما مع أي تحقيق دولي وضمان أن يجري أي تحقيق محلي بمصداقية وشفافية، وأن يتم تقديم المرتكبين إلى العدالة.

ومن الواضح أن أثر الحالة يتجاوز كاساي، بل خارج جمهورية الكونغو الديمقراطية. حيث تم تسجيل أكثر من ٣٠ ٠٠٠ لاجئ في أنغولا. ومن الضروري أن نعمل نحن، في مجلس الأمن، على متابعة الحالة عن كثب والاستعداد للتصرف.

السيد مصطفى (مصر): ترحب مصر باعتماد القرار ٢٣٦٠ (٢٠١٧) اليوم بالإجماع، وذلك انطلاقا من قناعتنا بالمساهمة الهامة للعقوبات التي تفرضها الأمم المتحدة في دعم وتعزيز الأمن والاستقرار في الكونغو الديمقراطية، ومساندة جهود الحد من خطر الجماعات المسلحة والكيانات الأخرى، التي تمثل تهديدا للمدنيين وتساهم في ارتكاب الجرائم الجسيمة واستمرار العنف وزعزعة الاستقرار.

وفي هذا السياق، أود أن أشير إلى الأوضاع بالغة الخصوصية التي تحيط باعتماد القرار هذا العام في ضوء مقتل عضوي فريق الخبراء التابعين للجنة، زايدة كاتلان ومايكل شارب. وهو الفعل الذي ندينه نحن ويدينه القرار بأقوى العبارات. ويؤكد تعاطف المجلس مع أسر الضحيتين والدول التي يحملون جنسيتها، كما يؤكد على قيام السلطات الكونغولية بالتحقيق، بشكل سريع ووافٍ في هذا الفعل وتقديم مرتكبيه للعداله، ويدعوها للتعاون مع الأمم المتحدة، وكذلك مع الدولتين المعنيتين، الولايات المتحدة والسويد بما يتفق مع النظم القانونية والتشريعات بالكونغو.

وفي ضوء المشاورات التي أجريت في إطار لجنه الجزاءات، والتي عكست إجماع أعضاء اللجنة على دعم فريق الخبراء في مواجهة تلك الظروف الاستثنائية، فإن القرار يعطي مهلة إضافيه لمدة شهرين لفريق الخبراء لاستكمال المهام المكلف بها بموجب القرار ٢٢٩٣ (٢٠١٦)، وبالأخص تقديم تقريره النهائي لمجلس الأمن.

ومن هذا المنطلق، فإن القرار الحالي يقتصر على بعض الإضافات الموضوعية المحدودة التي تتناول عددا من المسائل والتطورات الأكثر إلحاحا، مع بعض التحديثات الفنية لباقي فقرات القرار، وبحيث يكون التقرير النهائي الذي سيقدمه فريق الخبراء، هو الأساس لمشاورات جديدة وموضوعية بين أعضاء المجلس، تهدف لمراجعه شاملة ومتكاملة لمختلف تدابير العقوبات، يتم على ضوئها اعتماد قرار جديد قبل نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

تؤكد مصر مجددا على دور منظومة العقوبات كأحد الأدوات الهامة لتعزيز الأمن في الكونغو، والذي يعد حجر الأساس للسلم والاستقرار في منطقة البحيرات العظمى ككل. ومن منطلق رئاسة مصر للجنة الجزاءات المنشأة بموجب القرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤)، فإنها حريصة على تعزيز الدور الذي تقوم

به اللجنة، ولا سيما في ظل التحديات الأمنية المتزايدة التي يشهدها الوضع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبما لها من تبعات إنسانية جسيمة.

السيد كاردي (إيطاليا) (تكلم بالفرنسية): في البداية، وبالنيابة عن حكومة بلدي، أود أن أنقل مرة أخرى تعازينا لأسر العضوين في فريق الخبراء المعنيين جمهورية الكونغو الديمقراطية اللذين قتلا في جمهورية الكونغو الديمقراطية – مايكل شارب وزايدا كاتالان. كما نعرب عن تعاطفنا وتضامننا مع السويد وشيلي والولايات المتحدة.

ونشيد باتخاذ القرار ٢٣٦٠ (٢٠١٧) بالإجماع. فهو يبعث برسالة قوية عن وحدة مجلس الأمن بشأن هذا الموضوع الهام. أود أن أشكر الوفد الفرنسي على جهوده بشأن صياغة هذا النص، الذي يعبر عن إدانة المجلس القوية والصريحة لقتل الخبيرين.

وفي الوقت نفسه، فإن القرار يمكننا من شجب العنف في كاساي. تشعر إيطاليا بالقلق البالغ إزاء التدهور السريع للحالة الإنسانية في تلك المقاطعات، وإزاء انتهاكات حقوق الإنسان وتقلص الحيز الديمقراطي في البلد. ونحن بالتالي مقتنعون بالحاجة إلى مواصلة تنفيذ اتفاق العام الجديد، الذي تم إبرامه في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ ويكتسي أهمية بالغة لدعم شرعية المؤسسة الانتقالية.

ونظرا للحالة التي يشهدها البلد، والتي لا تزال صعبة للغاية، تسعى إيطاليا للعمل جنبا إلى جنب مع أعضاء المجلس من أجل مساعدة جمهورية الكونغو الديمقراطية على تحقيق الاستقرار.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة لممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد غاتا مافيتا وا لوفوتا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على تولي رئاسة مجلس الأمن لشهر حزيران/يونيه، وأن أعرب عن ارتياح وفد بلدي لمهارتكم الفائقة وحرفيتكم اللتين أدرتم بهما عمل المجلس لهذا الشهر.

أود أيضا أن أشكركم على إتاحة الفرصة لي كي آخذ الكلمة أمام المجلس خلال هذه الجلسة، المخصصة لاتخاذ القرار ٢٣٦٠ (٢٠١٧) – الذي يجدد نظام الجزاءات المفروض على جمهورية الكونغو الديمقراطية

أود أيضا أن أعرب مرة أخرى عن امتنان الحكومة والشعب الكونغوليين للمجلس على جهود الأمم المتحدة بهدف حماية السيادة والسلامة الإقليمية لبلدي، وتوفير كفالة السلام والاستقرار.

ويحيط وفد بلدي علما باتخاذ المجلس ”القرار الذي يجدد ولاية فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية حتى ١ آب/أغسطس ٢٠١٨.“

ويغتنم وفد بلدي هذه الفرصة لتوجيه الشكر إلى فريق الخبراء الذي يواصل تكريس نفسه لقضية البلد، وينقل تشجيعه ومواساته في إحياء ذكرى زميلين من زملائهم اللذين فقدا حياتهما في بلدنا.

وكما قال المفوض السامي لحقوق الإنسان أمس، في الدورة الـ ٣٥ لمجلس حقوق الإنسان في جنيف، فإن حكومة بلدي مصممة على كفالة تسليط الضوء على جرائم القتل الشنيعة هذه وضمان مساءلة الجناة.

وفيما يتعلق بالقرار ٢٣٦٠ (٢٠١٧) الذي اتخذ للتو، أود الرجوع إلى بعض الجوانب التي تستحق، في رأي وفد بلدي، بعض التعليق.

بشكل عام، يعتقد وفد بلدي أنه بما أن فريق الخبراء يُنتظر أن يقدم تقريره في غضون شهرين، كان بالإمكان أن يقتصر قرار المجلس على تمديد ولاية الفريق لمدة شهرين لتمكينه من استكمال تقريره. وفي رأينا أن التقرير كان يمكن من حيث المبدأ أن يكون بمثابة الأساس لصياغة القرار. وبذلك، كان بوسعنا تجنب اعتماد

عدد كبير من القرارات التي تبدو، للوهلة الأولى، لا مبرر لها في الحالة الراهنة. ولعل أعضاء المجلس يتفقون معلي على أن اعتماد قرار في آذار/مارس وثان في حزيران/يونيه وثالث في آب/أغسطس أو أيلول/سبتمبر ليس هو النهج الذي ييسر تنفيذها.

ونحن نعتقد، علاوة على ذلك، أنه لم تكن هناك حاجة إلى الإشارة في قرار للجنة الجزاءات إلى مسائل سياسية، مثل تلك المتصلة باتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر السياسي والانتخابات والتي جرى التعبير عنها على النحو الواجب في القرار المتخذ في آذار/مارس (القرار ٢٣٤٨ (٢٠١٧)). وأعرب وفد بلدي بالفعل عن أسفه لهذا الوضع، الذي كان موضوع مذكرته الشفوية المؤرخة ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، والتي جرى تعميمها على مختلف الدول الأعضاء في المجلس في ذلك الوقت. ومع ذلك، تم التغاضي عن مسائل أمنية هامة تتطلب استجابة عاجلة، مثل مسألة مقاتلي جنوب السودان.

بخصوص نظام الجزاءات، يرى وفد بلدي أن القرار ٢٣٦٠ (٢٠١٧) لا يحدد أي تدبير يمكن أن يساعد على استقرار الحالة فيما يتعلق بنهب الموارد الطبيعية والتي يجري تصديرها من جمهورية الكونغو الديمقراطية عبر البلدان المجاورة. وينطبق ذات الأمر على الاتجار بالأسلحة والذخائر. ولعل أعضاء المجلس يتفقون معنا على أن الجماعات المسلحة لا تبيع ما تنهبه لما يُسمى بعامة الناس، أي الأشخاص الذين لا يملكون موارد. ونعتقد أنه يجب فرض جزاءات على الشركات المتعددة الجنسيات بغية إنهاء هذا الوضع. إنها معروفة وهي تمد هؤلاء المجرمين بالأسلحة. كما ينبغي أن تستهدف الجزاءات بلدان عبور هذه المواد المعدنية الملطخة بالدماء والبلدان المتلقية لها.

ونظرا لأن القرار ٢٣٦٠ (٢٠١٧) يشير إلى الحالة في منطقة كاساي، يرى وفد بلدي أن من الحكمة إبلاغ المجلس بأن الحكومة أجرت تحقيقات مشتركة لتسليط الضوء على الأحداث التي وقعت هناك. وعلى عكس ما سمعته هنا، فإن حكومة بلدي لم ترفض قط التعاون مع التحقيقات المتعلقة بالأحداث التي جرت في كاساي. وهي تعمل بالاشتراك مع الأمم المتحدة من خلال بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان. وتجدر الإشارة، في ذلك الصدد، إلى اعتماد خريطة طريق وإنشاء فرقة عمل في الشهر الماضي، وهي الفرقة التي تضم في عضويتها بعثة الأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة المشترك. كما تأمل الحكومة أن تتلقى مساعدة تقنية ولوجستية من وكالتي الأمم المتحدة هاتين من أجل إجراء التحقيقات المشتركة. وهي تتوقع منهما، علاوة على ذلك، تعاونا صريحا خال من أي تدخل سياسي.

وبخصوص المقابر الجماعية تحديدا، فإن التقارير عن وجودها صدرت هنا في المقر، في الأساس، عن البعثة. ونحن نشجب التناقض بين السرعة التي تنشر بها البعثة الشائعات والبطء في إعلام المجتمع الدولي عندما يتضح أن تلك الشائعات لا أساس لها من الصحة. ويقدم وفد بلدي، كدليل، الحالات الأخيرة التي وردت فيها تقارير عن مقابر جماعية والتي نفاها وزيرنا لحقوق الإنسان في جنيف. وتتملكنا الحيرة إذ نلاحظ أن البعثة لم تعلن حتى الآن عن نتائج الزيارات المشتركة التي قامت بها البعثة وممثلون عن القضاء العسكري للميدان.

والواقع أن ما وجدته هذه البعثات المشتركة في عدد من هذه المقابر الجماعية المزعومة كان شيئا آخر خلاف ما كان متوقعا، وهو تحديدا سلاح صيد من عيار ١٢ في موقع ودراجة بخارية في موقع آخر وجثتين مقطوعتي الرأس في موقع ثالث وجثة في موقع رابع. والقضاء العسكري الكونغولي هو الذي يصر اليوم على أن تكشف لهم البعثة عن أماكن المقابر الجماعية الأخرى لمواصلة عملهما المشترك.

وفيما يتعلق بالإجراءات القضائية المتعلقة بوفاة الخبيرين، فقد بدأ القضاء العسكري الكونغولي، كما أسلفنا، تحقيقا

بمساعدة كل من البعثة ومكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان. ويشارك كذلك مكتب التحقيقات الاتحادي للولايات المتحدة بناء على طلب من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية. وحكومة بلدي منفتحة ومستعدة لأن تفعل الشيء نفسه إذا ما قدمت الحكومة السويدية طلبا لذات الغرض.

وتجري المحاكمة المتعلقة بهذه الجريمة منذ ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٧ في كانانغا، في وسط كاساي. ويحضر موظفون من البعثة ومكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان الجلسات كل يوم، وكذلك سائر المنظمات غير الحكومية التي ترغب في القيام بذلك. وقد تم القبض حتى الآن على تسعة متهمين، ظهر أربعة منهم في مقطع الفيديو القاتم الذي يصور جريمة القتل الوحشية للخبيرين، وهم حاليا قيد المحاكمة. ويعول القضاء العسكري في بلدي على مساعدة البعثة، التي تقول إن لديها معلومات عن أماكن اختباء الهاربين لمساعدته في إلقاء القبض على هؤلاء المجرمين ومحاكمتهم.

ولا يفوتني أن أختتم بياني دون طمأنة المجلس مرة أخرى إلى عزم بلدي على مواصلة هذه التحقيقات إلى النهاية بطريقة شفافة، حتى تتم معاقبة المذنبين، كما ذكرنا.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٣٥.